

الى السيد وزير الصناعة والتجارة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

رخص استيراد الملابس المستعملة البال

السلام عليكم و رحمة الله وبركاته، و بعد.

يعرف قطاع استيراد الملابس المستعملة، المعروف بـ «البال»، انتشارا واسعا في مختلف المدن، حيث يشكل موردا اقتصاديا لعدد كبير من التجار، كما يوفر بديلا منخفض التكلفة لشريحة واسعة من المواطنين. غير أن هذا النشاط يثير عددا من التساؤلات، خاصة فيما يخص الرخص الممنوحة لاستيراد هذا النوع من الملابس، والجهات التي تشرف على منحها، فضلا عن مدى إخضاع هذا القطاع لعمليات المراقبة والافتحاص سواء على مستوى الجمارك أو المالية، لضمان احترام المعايير القانونية والشفافية في سلسلة الاستيراد والتوزيع.

وبناء على ذلك، نسألكم السيد الوزير المحترم عن:

ماهي الجهات المخول لها منح رخص الاستيراد؟ وهل تخضع هذه العمليات للمراقبة والتدقيق من طرف المصالح المختصة لضمان احترام الضوابط الجبائية والجمركية؟ وماذا عن الوضع الجبائي المعتمد عند استيراد هذه البضائع، ومدى خضوعها للرسوم الجمركية والضريبية؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

فدوى محسن الحياتي